معلومات عامة
بشأن المنتدى العالمي
لسياسات الاتصالات

الحوار الاستراتيجي للمنتدى

الجلسة الأولى: بناء النطاق العريض

13 مايو 2013

تتناول هذه الجلسة ثورة النطاق العريض وتنظر في دور النطاق العريض باعتباره بنية تحتية بالغة الأهمية في الاقتصاد العالمي الحديث. وأصبح دور النطاق العريض من أجل تعزيز النمو الاقتصادي والإنتاجية والتجارة راسخاً الآن. وعلى الرغم من أن النفاذ إلى شبكات النطاق العريض قد يكون خاضعاً للمنافسة وغير متاح للجميع، أصبحت المعلومات والمعارف التي يمكن توفيرها من خلال خدمات النطاق العريض سلعاً عالمية الآن ومتاحة على الصعيد العالمي.

وفي الوقت الحاضر، يتضح بشكل متزايد أنه لا يمكن لأي بلد الاستغناء عن البنية التحتية عريضة النطاق. ومع ذلك، لا تزال هناك حاجة على الصعيد العالمي إلى توصيل ثلثي مواطني العالم بالإنترنت. وعلى الرغم من ذلك، تنقسم الآراء بشأن ما إذا كانت خدمة الإنترنت عريضة النطاق تمثل حاجة أساسية أم حقاً أساسياً أم وسيلة من وسائل الترف. وسيكون ذلك هو المحور الرئيسي للجلسة 1 من الحوار الاستراتيجي.

وتشكل البنية التحتية عريضة النطاق المعابر الرقمية السريعة لاقتصاد المعلومات الذي نعيشه اليوم. والنطاق العريض هو الآن من البنى التحتية الحاسمة في أي اقتصاد حديث، ويضاهي في أهميته الحيوية شبكات المياه أو النقل أو الطاقة. والحال في كثير من الأحيان في الاقتصادات الحديثة، يمكن أن تُدمج البنية التحتية للنطاق العريض مع شبكات المياه والنقل والطاقة في شبكات موزعة ذكية لتمكين نشر أكثر كفاءة للموارد.

النطاق العريض هو الآن من البنى التحتية الحاسمة في أي اقتصاد حديث، ويضاهي في أهميته الحيوية شبكات المياه أو النقل أو الطاقة.

ومن المعروف اليوم على نطاق واسع أن الاستثمارات في البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عريضة النطاق يمكن أن تعزز القدرة التنافسية الدولية للبلدان، وتوجد وظائف تتطلب مهارات عالية وتعزز الشركات بجعلها أكثر مرونة. ويتضح بشكل متزايد أن البلدان النامية لا يسعها أن تفوت فرص التطوير والنمو والتجارة التي تقدمها البنية التحتية ذات النطاق العريض. فالإمساك عن الاستثمار في البنية التحتية عريضة النطاق وخدماتها يعرِّض البلدان لخطر الحرمان ليس من الانتفاع من ثورة المعلومات فحسب، بل أيضاً من فرص النمو الاقتصادي الحقيقية في والوظائف المكتسبة.

«

«

وهناك الآن مجموعة كبيرة من البحوث التي تبشر بعوائد اقتصادية إيجابية ومؤثرات خارجية قوية للاستثمار في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات [على سبيل المثال، Waverman, Meschi & Fuss (1996)[1]، Roller & Waverman (2005)]. وحسب هيكل الاقتصاد[2]، توفر البنية التحتية عريضة النطاق إمكانية تحقيق نمو اقتصادي كبير وإيجاد فرص عمل على نطاق واسع بواسطة:

- ***زيادة الناتج المحلي الإجمالي*** من خلال النمو المباشر في قطاع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (البنك الدولي، 2009[3] مثلاً)، أو بزيادة النفاذ إلى خدمات جديدة أو أسواق جديدة في الخارج والتجارة فيها. وقد قُدرت التجارة السيبرانية أو التجارة الإلكترونية بما قيمته 8 تريليونات دولار أمريكي في عام 2010 (معهد ماكينزي العالمي، 2011[4]).
- ***توليد نسبة أعلى من النمو الاقتصادي أو من الكسب في الناتج المحلي الإجمالي*** (ماكينزي، 2011 مثلاً)؛
- ***تخفيض تكاليف التعاملات***، على سبيل المثال، من خلال كميات أكبر من التعاملات والاستغناء عن الوسطاء؛
- تسهيل ***تحسين صنع القرار*** وتسريعه وتوسيع دائرة اطلاعه في جميع مناحي الاقتصاد، وتمكين الأسواق من العمل بكفاءة أكبر وزيادة دخل المنتجين؛
- ***زيادة إنتاجية العمل***، فعلى سبيل المثال، وجدت مؤسسة بوز وشركائه (Booz & Company) عام 2009[5] أن زيادة بنسبة 10% في انتشار النطاق العريض في أي سنة ترتبط بزيادة بنسبة 1,5% في إنتاجية العمل على مدى السنوات الخمس التالية.[6]

هناك الآن مجموعة كبيرة من البحوث التي تبشر بعوائد اقتصادية إيجابية ومؤثرات خارجية قوية للاستثمار في مجال الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

«

---

[1] وجد رولر وويفرمان (1996) (Roller & Waverman) مؤثرات نمو إيجابي قوية للاستثمار في الاتصالات حيث إن ارتفاع نسبته 10% في انتشار الخطوط الثابتة أنتج نمواً في الناتج المحلي الإجمالي بنسبة 2,8%. ورقة المناقشة WZB بعنوان "البنية التحتية للاتصالات والتنمية الاقتصادية: نهج متزامن": http://skylla.wz-berlin.de/pdf/1996/iv96-16.pdf.

[2] تميز العديد من الدراسات بين الاقتصادات المرتفعة الدخل وتلك المنخفضة الدخل على أنها مختلفة هيكلياً. وقد أشار بعض الكتاب إلى أن زيادة انتشار تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تؤثر تأثيراً مفيداً أكبر على النمو في البلدان المتقدمة، بالنظر إلى اقتصاداتها ذات المنحى الخدمي وقواها العاملة المتعلمة مهيأة للاستفادة المكثفة من تكنولوجيا المعلومات والاتصالات. ومع ذلك، يؤكد مؤلفون آخرون أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات يمكن أن يكون لها تأثير أكبر على النمو في البلدان النامية، حالما تتحقق نسبة الانتشار الحرجة للشبكة (البنك الدولي، 2009 مثلاً).

[3] تشيانغ وروسوتو (2009) (Qiang & Rossotto)، "تقرير المعلومات والاتصالات من أجل التنمية لعام 2009"، البنك الدولي (2009).

[4] "الإنترنت ذات الشأن": تأثير الشبكة العارم على النمو والوظائف والازدهار"، وجد معهد ماكينزي العالمي (2011) أن حصة الإنترنت من الناتج المحلي الإجمالي تبلغ 3,4% و21% من نمو الناتج المحلي الإجمالي في مجموعة البلدان الثمانية بالإضافة إلى كوريا الجنوبية والسويد والبرازيل والصين والهند: http://www.eg8forum.com/fr/documents/actualites/McKinsey_and_Company-internet_matters.pdf.

[5] المصدر: Booz & Company (2009)، "المعابر الرقمية السريعة: دور الحكومة في البنية التحتية في القرن الحادي والعشرين"، بقلم رومان فريدريك وكريم صباغ وبهجت الدرويش وميليند سينغ.

[6] علماً بأن هذه الحجة كانت موضع جدل ساخن.

«

– ***زيادة صافية في الوظائف الجديدة***، فعلى سبيل المثال، وجد تقرير الأمة الموصولة (Connected Nation) عام 2008 أن زيادة بنسبة 7% في اعتماد النطاق العريض في الولايات المتحدة يمكن أن تنتج 2,4 مليون وظيفة إضافية قيمتها 134 مليار دولار أمريكي، فيما وجدت دراسة لمعهد ماكينزي العالمي (2011) أن كل وظيفة يُسند فقدانها إلى صناعة الإنترنت تقابلها 2,4 من فرص العمل الجديدة بفضل الإنترنت.

هل خدمة النطاق العريض اليوم هي من الحاجات الأساسية أم المرافق العامة أم الحقوق الأساسية أم الامتيازات؟

تضيف خدمات المعرفة والمعلومات والتعليم التي توفرها شبكة الإنترنت إلى فوائد النطاق العريض الملموسة، من حيث زيادة النمو الاقتصادي والوظائف الجديدة والتجارة والإنتاجية، فقد أصبحت هذه الخدمات الآن سلعاً عامة[7] ذات امتداد عالمي[8].

لا تزال الآراء تختلف على نطاق واسع بشأن ما إذا خدمة النطاق العريض – وهي المنصة الداعمة للنفاذ إلى الإنترنت – هي اليوم من الحاجات الأساسية أم المرافق العامة أم الحقوق الأساسية أم الامتيازات، وتتباين وجهات النظر تبايناً حاداً وفقاً للخلفية والواقع الاقتصادي.

وتشير البحوث التي أجريت مؤخراً في المعهد الأوروبي لإدارة الأعمال (INSEAD) إلى أن غالبية مستخدمي الإنترنت 70-80% من مستخدمي الإنترنت) في البلدان الصناعية والناشئة مختلفة تتفق (جزئياً أو بشدة) على أن النفاذ إلى الإنترنت يجب أن يكون حقاً أساسياً لجميع الناس (**الشكل 1**)[9]. وإجمالاً، لم يكن لحوالي 20% من المستخدمين رأياً محدداً في هذا الشأن. وربما تعبر هذه النتيجة عن الوضع الذي لا غنى عنه للإنترنت والخدمات التي تفعّلها وتوفرها للمستخدمين في تلك البلدان.

وتوفر البنية التحتية عريضة النطاق اليوم النفاذ إلى المعلومات، وهي غالباً ما تكون سلعة عامة وضرورية لجميع أشكال النشاط الاقتصادي والحكم الرشيد. وأن توفر قدر أكبر من معلومات وخدمات التعليم والرعاية الصحية بفضل شبكة الإنترنت يشير إلى أن الناس في جميع أنحاء العالم يمكن أن يستفيدوا من تعزيز النفاذ إلى المعلومات عبر النطاق العريض.

لا تزال الآراء تختلف على نطاق واسع بشأن ما إذا خدمة النطاق العريض، هي اليوم من الحاجات الأساسية أم المرافق العامة أم الحقوق الأساسية أم الامتيازات.

«

---

7 "المعرفة كسلعة عامة في العالم"، جوزيف ستيغليتز، متاحة على الرابط: http://cgt.columbia.edu/files/papers/1999 Knowledge_as_Global_Public_Good_stiglitz.pdf.

8 جادل البعض بأن الاتصالات وشبكة الإنترنت هي في حد ذاتها من السلع العامة العالمية، بيد أن الغالبية تتفق على أن المعرفة والمعلومات المقدمة عبر الإنترنت غير تزاحمية وغير إقصائية، بخلاف شبكات النطاق العريض في حد ذاتها التي يمكن اعتبارها:
- إقصائية (على سبيل المثال، يمكن لمشغلي ومقدمي خدمات الإنترنت قطع الخدمة عن المستهلكين، إذا ما قصروا في الدفع أو انتهكوا أحكام وشروط الخدمة)؛
- خدمة "تزاحمية" (على سبيل المثال، استهلاك بعض المستهلكين لعرض النطاق قد يقلل من الجودة المتاحة للمستخدمين الآخرين)؛
- العوامل الخارجية الإيجابية – قد تمتلك سلعة عامة أو لا تمتلك عوامل خارجية إيجابية (مقابل عوامل خارجية سلبية)، فتكون المنفعة الكلية منها أكبر من مجموع المنافع الشخصية المستمدة من استهلاكها.

9 INSEAD/المنتدى الاقتصادي العالمي، متاح على الرابط: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GITR_TheNewInternetWorld_Report_2011.pdf.

الشكل 1: هل يجب أن يكون النفاذ إلى الإنترنت حقاً أساسياً لجميع الناس

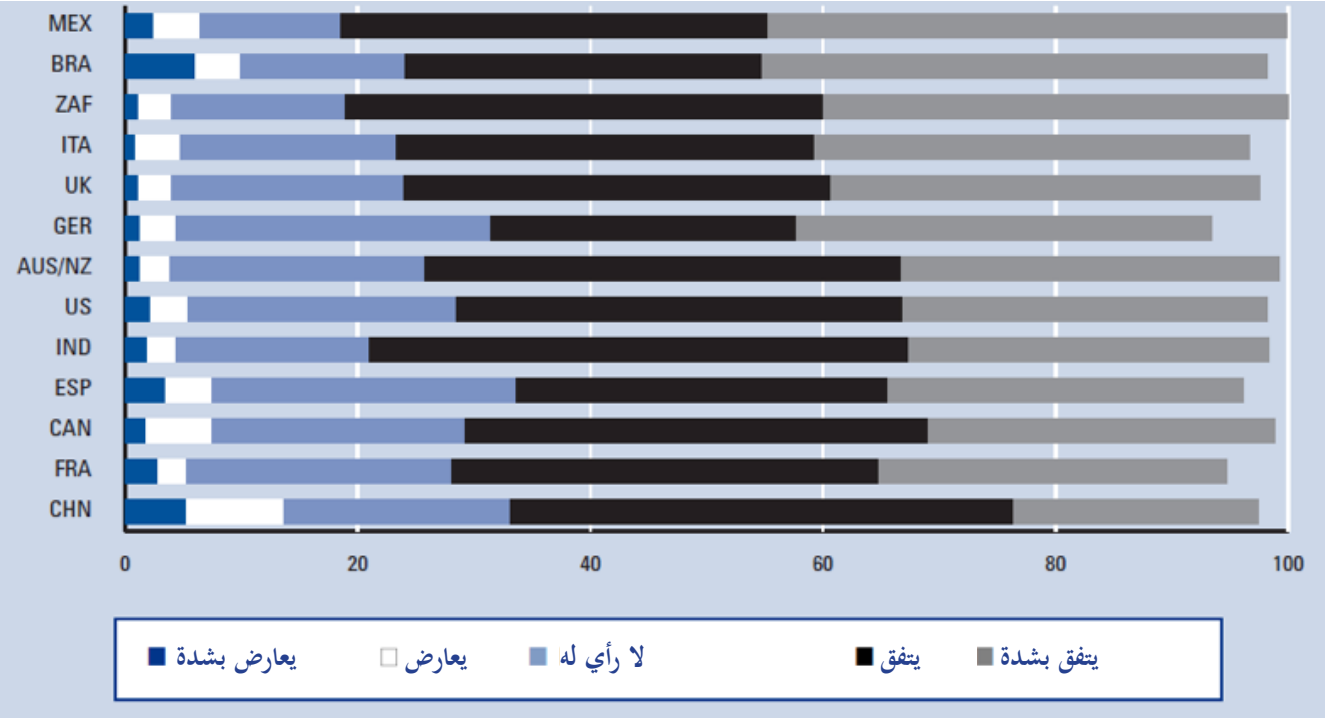

المصدر: عالم الإنترنت الجديد، INSEAD/المنتدى الاقتصادي العالمي، متاح على الرابط: http://www3.weforum.org/docs/WEF_GITR_TheNewInternetWorld_Report_2011.pdf.pdf

الشكل 2: السياسة الوطنية والأطر التنظيمية للنطاق العريض

بلدان ذات سياسة أو استراتيجية أو خطة على الصعيد الوطني لتعزيز النطاق العريض، في منتصف عام 2012

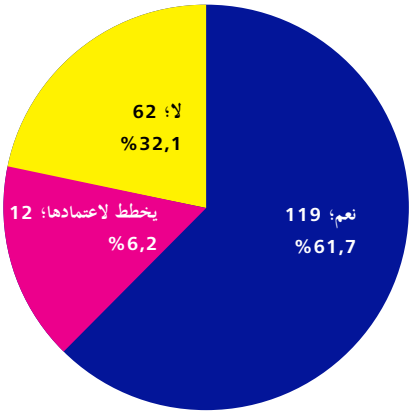

أي أدوات السياسة تُستخدم للترويج

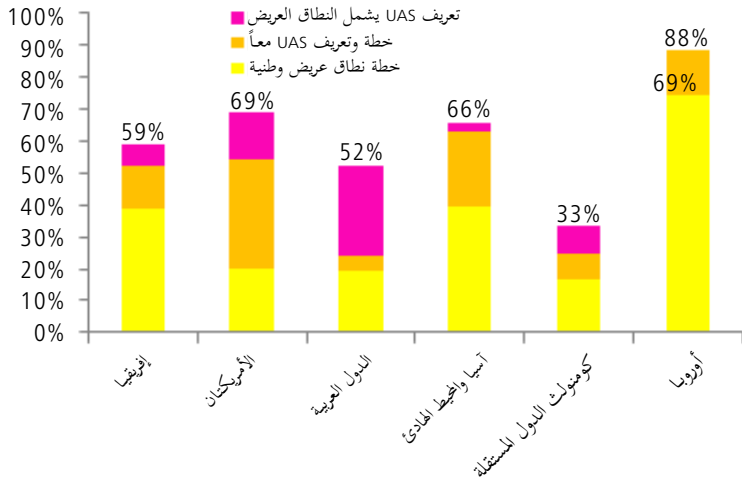

المصدر: إلى اليمين – "حالة النطاق العريض في عام 2012"، لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية: www.broadbandcommission.org؛ إلى اليسار – قاعدة البيانات التنظيمية لدى الاتحاد الدولي للاتصالات بشأن الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد العالمي.

«

وفي العديد من البلدان، يجري تحديث التركة الموروثة من السياسات والأطر التنظيمية لتأخذ في الاعتبار العوامل الخارجية الإيجابية والفوائد المشتركة بين القطاعات المتأتية من النطاق العريض. ويحدث ذلك من خلال ما يلي:

- وضع وتطبيق خطط النطاق العريض الوطنية؛
- و/أو تحديثات تعاريف وأدوات الخدمة الشاملة للجميع؛
- و/أو إدماج جوانب النطاق العريض في صكوك السياسات الأخرى (الخطط الصحية وخطط التعليم مثلاً).

ويظهر بحث للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية الرقمية لدى الاتحاد الدولي للاتصالات/اليونسكو أن 119 بلداً كان لديها خططاً أو سياسات وطنية للنطاق العريض عندما انتصف عام 2012 (**الشكل 2، إلى اليسار**)، في حين أن البلدان استخدمت مجموعة من الأدوات التنظيمية لتعزيز البدء بتنفيذ النطاق العريض ونشره (**الشكل 2، إلى اليمين**).

كما تدرس النطاق العريض بوصفه البنية التحتية الحرجة في الاقتصاد العالمي الحديث والدور الذي يؤديه مختلف أصحاب المصلحة.

ومن بعض الأسئلة التي يجدر استكشافها في هذه الجلسة ما يلي:

- هل خدمة النطاق العريض اليوم هي من الحاجات الأساسية أم المرافق العامة أم الحقوق الأساسية أم الامتيازات؟
- ما هو دور السياسة العامة، وهل من أهمية حقاً لخطط النطاق العريض الوطنية؟ ومن يقود التغيير في الحقيقة – أهم صانعو السياسات أم المشغلون أم مقدمو المحتوى أم المستخدمون النهائيون؟
- هل كانت الحكومة قوية في قيادتها للسياسة في مجال النطاق العريض؟ هل لديكم أي شواهد؟ وكيف استجاب القطاع الخاص لذلك؟ أم أنه أخذ زمام المبادرة من تلقاء نفسه؟
- هل هناك قبول واسع النطاق لأهمية البنية التحتية للنطاق العريض وخدماته لجذب الاستثمارات وتعزيز القدرة التنافسية الاقتصادية في بلدكم؟ أم أنها لا تحظى بالأولوية الكافية برأيكم، ولماذا؟

تستكشف هذه الجلسة الافتتاحية للحوار الاستراتيجي ثورة النطاق العريض. والدور الذي يؤديه مختلف أصحاب المصلحة.

إخلاء مسؤولية

يُقصد بهذه الوثيقة أن تكون ورقة معلومات عامة للمنتدى العالمي لسياسات الاتصالات لعام 2013 من أجل دعم وسائل الإعلام في إعداد تقاريرها. وينبغي ألا تعتبر وثيقة رسمية للمؤتمر. وللحصول على مزيد من المعلومات يرجى الاتصال من خلال عنوان البريد الإلكتروني: pressinfo@itu.int.